



مجلة دراسات تاريخية

ISSN: 9741-2352

EISSN :6723-2600



تجارة الحبوب في إيالة الجزائر العثمانية بين حظر التصدير والتهريب خلال النصف الثاني من القرن
السادس عشر الميلادي - على ضوء وثائق المهمة دفترية¹ -

Grain trade in the Ottoman Eyalet of Algeria between export bans and smuggling
during the second half of the sixteenth century AD - in the light of the documents of the
mission Daftary -

د. بن موسى فيصل

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله - بوزريعة -

البريد: fayssal.mossa@yahoo.com

المرسل: بن موسى فيصل

النشر: 24/12/11

القبول: 24/01/02

الارسال: 23/05/23

الملخص:

ارتكزت الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني على ممارسة نشاط الزراعة بمختلف أصنافها وعلى نطاق واسع شرقا وغربا، وهذا ما أهلها لأن تكون رائدة في هذا المجال في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ووفق هذا الأساس نشطت حركة المبادلات التجارية بشكل واسع عبر مختلف الموانئ الشرقية والغربية، وكان التعامل التجاري مع دول أوروبا يتضمن تصدير الحبوب الذي غالبا ما كانت تتولاه بعض الدول التي تتمتع بامتيازات معينة. ومن جهة أخرى كانت الدولة العثمانية تولي أهمية كبيرة بمسألة تحقيق الاكتفاء و الأمن الغذائي لشعبها دون اللجوء الى الاستيراد، فلا تسمح بتصدير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب عند الحاجة لها في أقاليمها المختلفة، وعلى هذا الأساس فقد كانت تكثف من عمليات الرقابة على تجارة الحبوب لا سيما إذا كانت تتم مع الدول المعادية لها وتفرض حظرا اقتصاديا عليها، وباعتبار أن الجزائر إيالة عثمانية منذ أوائل القرن 16م فإنها كانت ملزمة على التقيد بمختلف الأحكام والتعليمات والمراسيم السلطانية الواردة إليها من الديوان الهامايوني بإستانبول.

- الكلمات الدالة: التجارة - الاقتصاد - إيالة الجزائر - الدولة العثمانية - الديوان الهامايوني - الحبوب - الحظر الاقتصادي

Abstract

The economic life in Algeria during the Ottoman era was based on the practice of agricultural activity of all kinds on a large scale in the east and west, and this is what qualified it to be a pioneer in this field in the western basin of the Mediterranean Sea, and according to this basis, the movement of commercial exchanges was active on a large scale through various eastern and western ports, Commercial dealings with European countries included the export of grain, which was often undertaken by some privileged countries. On the other hand, the Ottoman Empire attached great importance to the issue of achieving food sufficiency and security for its people without resorting to imports. It did not allow the export of foodstuffs, especially grains, when needed in its various regions. On this basis, it intensified control over the grain trade, especially if it was taking place with countries hostile to it and imposing an economic embargo on it, and given that Algeria was an Ottoman province since the beginning of the 16th century AD, it was obliged to adhere to the various provisions, instructions and royal decrees received from the Hamayuni Court in Istanbul.

-Key words : the economy - the Eyalet of Algeria - the Ottoman Empire - the Hamayuni Court - grains - the economic embargo

مقدمة:

ارتكزت الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني على ممارسة نشاط الزراعة بمختلف أصنافها (حبوب، خضر، زيتون، حمضيات) وعلى نطاق واسع شرقا وغربا، وهذا ما أهلها لأن تكون رائدة في هذا المجال في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ووفق هذا الأساس نشطت حركة المبادلات التجارية بشكل واسع عبر مختلف الموانئ الشرقية والغربية القريبة والبعيدة فكانت البضائع والسلع الجزائرية تصل باستمرار إلى إفريقيا وتعود القوافل من هناك محملة بالإنتاج السوداني الذي يستهلك أغلبه محليا ويصدر فائضه إلى الخارج، أما التعامل التجاري مع أوروبا فقد تضمن تصدير الحبوب الذي غالبا ما كانت تتولاه بعض الدول التي تتمتع بامتيازات معينة.

ومن جهة أخرى كانت الدولة العثمانية تولي أهمية كبيرة بمسألة تحقيق الاكتفاء و الأمن الغذائي لشعبها دون اللجوء الى الاستيراد، فلا تسمح بتصدير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب عند الحاجة لها في أقاليمها

المختلفة ، وعلى هذا الأساس فقد كانت تكثف من عمليات الرقابة على تجارة الحبوب لا سيما إذا كانت تتم مع الدول المعادية لها وتفرض حظرا اقتصاديا عليها، كما تعتمد إلى تنبيه القضاة في الولايات المختلفة ولاسيما في الموانئ والمدن الواقعة على مشارف الدول الأجنبية بالتقيد بأمرها وعدم السماح بتصدير أي كمية من الحبوب إلى هذه الدول وإن كانت تربط بينهما علاقات تعاون وصداقة ، وباعتبار أن الجزائر إيالة عثمانية منذ أوائل القرن 16م فإنها كانت ملزمة على التقيد بمختلف الأحكام والتعليمات والمراسيم السلطانية الواردة إليها من الديوان الهمايوني باستانبول.

ويبدو أن هذه التعليمات لم تكن تطبق فعليا على أرض الواقع ، فيتم تجاوزها أحيانا وخاصة في سواحل البحر المتوسط وهو ما دفع بالديوان الهمايوني إلى مراسلة المسؤولين وخاصة القضاة في تلك المناطق لتنبيههم للتقيد بأمر الحظر، ولم يتوقف الأمر عند القضاة بل تعداهم ليشمل أيضا أسى مسؤول في الإيالة وهو " بكربكي الجزائر " الذي طُلب منه أيضا التقيد بالأوامر الواردة ومصادرة أي سفينة محملة بالحبوب كائنا من كان صاحبها وإرسالها إلى إستانبول وعدم التستر على الأشخاص المخالفين لقرار الحظر .

الإشكالية المطروحة

- لماذا أصدرت الدولة العثمانية قرارا يمنع تجارة الحبوب في إيالة الجزائر ؟
- إلى أي مدى تجاوزت إيالة الجزائر مع الأوامر الواردة من استانبول ؟
- هل نصت معاهدة الامتيازات على منع التجارة في السلع الإستراتيجية كالحبوب ؟
- كيف انعكست هذه القرارات الصادرة من استانبول على الاقتصاد الجزائري خلال فترة العصر الحديث؟ وما طبيعة العلاقات التجارية التي تربط إيالة الجزائر بالدول الأجنبية؟
إن أهمية هذه الدراسة العلمية المتواضعة تتعرض بشكل خاص إلى أسباب حظر تجارة الحبوب في إيالة الجزائر العثمانية وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري خلال فترة العصر الحديث انطلاقا من وثائق المهمة دفترية الصادرة من الديوان الهمايوني بالعاصمة استانبول .

كان الاقتصاد الجزائري خلال فترة القرن 16م يعتمد بشكل أساسي على الزراعة باعتبارها أحد لبناته الأساسية التي يمارسها غالبية المجتمع الجزائري ويقترن منها وتؤطر لنشاطه الحرفي اليومي ، وقد ساعدت عدة عوامل على مزاوله هذا النشاط الهام ومن ذلك خصوبة التربة واعتدال المناخ ووفرة المياه وجودة البذور ومهارة اليد العاملة التي كان لها تأثير مباشر على مردودية الإنتاج كمّا ونوعا، و تنوّع النشاط الزراعي للمجتمع الجزائري مُرتبط بطبيعة تضاريس البلاد التي يمكن تقسيمها من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي:

أ- المنطقة الساحلية : وتمتد من محاذاة الشريط الساحلي إلى سلسلة الأطلس التلي، وهي ضيقة قليلة الارتفاع تمتاز بسهولها الخصبة وتلقى كميات كبيرة من مياه الأمطار وتنفرد بملاءمتها للنشاط الفلاحي .

ب- المنطقة الداخلية (منطقة السهوب): وتنحصر بين سلسلة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ، وهي أقل خصوبة وأكثر اتساعا ورتابة من المنطقة الشمالية ، وتصنف بأنها منطقة رعوية بالدرجة الأولى لكونها تتلقى

كميات متوسطة من الأمطار ، ومع ذلك فهي تساهم بنسبة معتبرة من إنتاج الحبوب و تربية الماشية التي أضحت حرفة مكملّة لزراعة أراضي العرش الجماعية لدى سكان هذه المناطق².

ج- المنطقة الجنوبية أو الصحراوية: هي الأكثر اتساعا ومساحة تستغل واحاتها في زراعة النخيل .

كان امتهان المجتمع الجزائري لنشاط الزراعة نابع من طبيعته الريفية وكان عامل ملكية الأراضي هو المحدد الرئيسي لهذا النشاط ، ويمكن تقسيم ملكية الأراضي الزراعية خلال العهد العثماني على النحو التالي:

* **أراضي البايليك :** تشمل معظم الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة على مشارف المدن والسهول التلية الساحلية حيث التجمعات السكانية والحصون العسكرية، و هي تابعة للبايليك الذي كان يستغلها بنفسه أو بمساعدة القبائل المخزنية أو ما يعرف بنظام الخماسة³ والتوزيع⁴ ، وهذا النوع من الاستغلال يلزم البايليك بتوفير كل وسائل الإنتاج .

* **الأراضي العزلية:** وهذا النوع من الأراضي حصل عليها البايليك بنظام المصادرة فكان يؤجرها للخواص أو يقتطعها لبعض الموظفين الإداريين والمرابطين لقاء الخدمات التي يقدمونها للسلطة ، ويتم فرض رسوم الحكر (الإجارة) على هذا النوع من الأراضي⁵.

* **أراضي الوقف (الحيوس):** وهي الأراضي المحبوسة على مقاصد خيرية والموضوعة باعتبارها وقفاً خيرياً تحت إشراف الوكلاء التابعين للمؤسسة الدينية، التي تعود إليها الأراضي الموقوفة مثل: مؤسسة الحرمين الشريفين، الجامع الأعظم، وسبل الخيرات حيث يتقاضى الموظفون والمشرّفون على هذه الأوقاف مرتباتهم من عائداتها المالية، وعرفت الأراضي الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني توسعاً ملحوظاً، و ذكرت إحصائيات الفرنسيين أن هذا النوع من الأراضي في الجزائر قد بلغت نهاية الحكم العثماني ما لا يقل عن 600 ملكية موزعة بين بساتين مزروعة أي ما يزيد عن نصف إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة المجاورة لمدينة الجزائر⁶.

* **الملكية الخاصة:** كان هذا النوع من الملكية منتشرا في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل و الأوراس وأيضا لدى بعض سكان الحضر .

* **ملكية العرش:** يشترك فيها كل أفراد القبيلة وتستغل جماعيا في الزراعة والرعي⁷.

أولا: واقع زراعة الحبوب في إيالة الجزائر⁸

اهتم المجتمع الجزائري عموما بزراعة الحبوب لكونها مصدر معيشته ، وكانت السهول الممتدة من تلمسان غربا إلى عنابة شرقا مرورا بسهول وهران ومعسكر و الشلف و مليانة و متيجة و بلزمة و سطيف و قسنطينة تنتشر فيها زراعة القمح والشعير ، فقد ساعد تباين البيئة الطبيعية على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية وتنوعها فكانت كل منطقة تزخر بإنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية⁹.

كان المزارع الجزائري ينتج أنواعا مختلفة من الخضر والفواكه وانتشر هذا النوع من الزراعة في الأجنّة والبساتين والحقول الواقعة خارج المدن ، وكذا في المناطق الجبلية مثل القبائل و الأوراس و مليانة و الأطلس البليدي ومرتفعات تلمسان ، التي اشتهرت بأشجارها المثمرة كالتين والزيتون والكروم والتفاح والجوز والكرز¹⁰.

كانت الأراضي الجبلية الصالحة للزراعة ذات التربة الخصبة تستغل في الزراعة المكثفة بسبب مساحتها المحدودة لإنتاج أنواع مختلفة من الأصناف الزراعية ، فكان الفلاح يلجأ إلى هذا النوع من الزراعة لتلبية حاجياته العائلية المختلفة (زراعة معاشية) مثل : الحمص والعدس والذرة والشعير¹¹ .

وتجدر بنا الإشارة إلى أن الفضل في تطور الإنتاج الزراعي وتنوعه في المناطق الساحلية الجزائرية يرجع إلى المزارعين الأندلسيين الذين أحيوا المزارع واستصلحوا الأراضي وجففوا المستنقعات وأدخلوا معهم أساليب وتقنيات جديدة و ملائمة لخدمة الأرض أسهمت بشكل كبير وفعال في زيادة الإنتاج الزراعي لا سيما إنتاج القمح الذي عرف زيادة معتبرة خاصة بضواحي مدن الجزائر والبليدة و قسنطينة و عنابة و وهران ومعسكر و الشلف، وبذلك أصبح هو النشاط الفلاحي السائد في كافة أرجاء البلاد¹² .

وبخصوص الإنتاج الزراعي بالإيالة الجزائرية فقد اقتصت كل منطقة بإنتاج محصول معين حسب ظروفها الطبيعية و بيئتها الجغرافية¹³ ، فانفردت نواحي منطقة غريس ، وهران ، مجانة ، قسنطينة ، ومعسكر بإنتاج زراعة القمح واشتهرت به إذ كان يمثل مادة حيوية هامة موجهة للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، وهذا ما دفع بالسلطة المحلية إلى الإستلاء على الأراضي المنتجة للحبوب وانتشرت زراعتها بصورة خاصة في سهل مستغانم وتلمسان والтитيري وقلعة بني راشد وعنابة وبجاية¹⁴ .

كما اشتغل سكان منطقة الهضاب العليا (السهوب) بزراعة الحبوب وتربية الماشية ، وكانت المنطقة الواقعة بين سطيف وقالة المنطقة الرئيسية للحبوب، وقد أسهم حكام البايلاكات بشكل كبير في الرفع من زيادة الإنتاج و مردوديته كمّا ونوعا خاصة في الناحية الغربية من إيالة الجزائر من أجل تصديرها إلى الخارج¹⁵ .

ولابد من القول بأن الحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني قد لعبت دورا فعّالا في واقع الحياة اليومية للمجتمع الجزائري وانعكس ذلك إيجابا على مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والادارية للإيالة بسبب انتعاش النشاط الزراعي خلال القرنين 16 و 17 م ، إذ كثر الإنتاج وتعددت المصنوعات الزراعية ونشطت أحوال التجارة ، ويعد القمح من بين أهم المحاصيل الزراعية في إيالة الجزائر حيث تتم زراعته بكميات كبيرة وكافية بغرض تصديرها ، وفي هذا الشأن يتداول الباحثون معلومات بشأن شحن كميات كبيرة من القمح تتراوح ما بين 7 إلى 8 آلاف طن سنويا إلى بريطانيا عبر ميناء مدينة وهران نظرا لجودته ونوعيته الرفيعة ومردوديته الكبيرة من حيث كمية الدقيق المستخرجة منه¹⁶ ، ويصف " هايدو " واقع الزراعة المزدهرة في الجزائر بقوله: (هناك العدد الذي لا يحصى من الحدائق وبساتين الكروم المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون وبالأزهار من كل نوع)¹⁷ .

وبما أن زراعة القمح تمثل مصدر حياة السكان ودعامة الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني فقد تم الاهتمام بها بشكل كبير ، ومع وجود أراضي عالية الخصوبة والجودة مثل سهل متيجة الذي يزرع في بعض الأحيان مرتين في الموسم الفلاحي ويعطي محصولين في السنة الواحدة فإن منتوجات الإيالة كانت تلبى متطلبات السكان وتفي حاجاتهم وتزيد مما استوجب توجيهها نحو الأسواق الداخلية والخارجية لبيع الفائض منها.

وعُرفت منطقة الشرق الجزائري بأنها أكثر المناطق إنتاجا للحبوب ويتم تصدير كميات ضخمة من القمح إلى مختلف المقاطعات والضواحي الواقعة في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي ، كما كانت الإيالة تنتج جميع أنواع الفواكه والخضر والحبوب بكميات تزيد عن حاجات السكان¹⁸.

كانت زراعة الحبوب في إيالة الجزائر العثمانية تأتي على سلم الأولويات المدرجة في ذهنية المجتمع الجزائري وخلال حقبة حكم البايالرييات (1518- 1588 م) والباشوات (1588- 1659 م) عرفت ازدهارا ملحوظا ، فقد استقرت الملكيات وكثر الإنتاج الزراعي وتوسعت الأراضي الزراعية¹⁹ ، وكان مردود القمح الذي تنتجه الجزائر غالبا ما يتراوح بين 16 و 20 قنطار في الهكتار الواحد ، وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة : (لقد كنت أحد المالكين في قطاع متيجة وأزرع سنويا في هذا السهل ولحسابي الخاص حوالي 160 حمولة جمل من القمح وحوالي 120 من الشعير)²⁰.

ويمكننا القول أن إيالة الجزائر في المواسم العادية وبتوفر الشروط الطبيعية وفي السنوات التي لا تتعرض فيها إلى ظاهرة الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية كان بمقدورها أن تنتج كميات أوفر من القمح تكفي سواء للاستهلاك المحلي أو بغرض التصدير إلى الخارج خصوصا فرنسا ، كما كانت العديد من السفن تأتي نحو موانئها تزود بهذه المادة الحيوية ناهيك عن الكميات التي تباع أو تقايض للقوافل التجارية عبر طرق التجارة الصحراوية²¹.

ثانيا: واقع تجارة الحبوب في إيالة الجزائر بين حظر التصدير والتهرب.

بالرغم من الفرش المعرفي السابق فإن إيالة الجزائر خلال العهد العثماني كانت ملزمة بحظر تسويق بعض المنتجات الزراعية، فمثلا لا تسمح بتصدير الحبوب عامة والقمح بصفة خاصة إلا بتصريح رسمي صادر من طرف الداي تنفيذا للأوامر الواردة من مراكز القرار باستانبول ، وذلك من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان والاستفادة منه أوقات الشدة والجفاف وكذا الحصول على العائدات المالية المناسبة من هذه المادة الحيوية ، وكان بإمكان الداي حسب الصلاحيات المخولة له تحديد أسعار المنتجات ومراقبتها ومعاينة المتلاعبين بها والتأكد من الأوزان والمكاييل ونوعية السلع²².

لقد كانت الدولة العثمانية تولي أهمية كبيرة بمسألة الأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي للرعية دون اللجوء الى الاستيراد، فلا تسمح بتصدير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب عند الحاجة لها في أقاليمها المختلفة ، وعلى هذا الأساس فقد كانت تكثف من عمليات الرقابة على تجارة الحبوب لا سيما إذا كانت تتم مع الدول المعادية لها وتفرض حظرا اقتصاديا عليها، و تعتمد بين الفينة والأخرى إلى تذكير القضاة في الولايات المختلفة ولاسيما في الموانئ والمدن الواقعة على مشارف الدول الأجنبية بالتقيد لأوامرها وعدم السماح بتصدير أي كمية من الحبوب إلى هذه الدول وإن كانت تجمع بينهما علاقات تعاون وصداقة ، وباعتبار أن الجزائر إيالة عثمانية منذ بدايات القرن 16م فإنها كانت ملزمة على التقيد بمختلف الأحكام والتعليمات والمراسيم السلطانية الواردة إليها من الديوان الهمايوني باستانبول²³.

ويبدو أن هذه التعليمات لم تلق تطبيقاً عملياً على أرض الواقع ، إذ يتم تجاهلها أحياناً وخاصة في سواحل البحر المتوسط وهو ما دفع بالديوان الهمايوني²⁴ إلى مراسلة المسؤولين وخاصة القضاة في تلك المناطق لتنبيههم ودعوتهم إلى التقيد بأمر الحظر، ولم يتوقف الأمر عند القضاة بل تعداهم ليشمل أيضاً أسى مسؤول في إيالة وهو " بكربكي الجزائر " الذي طُلب منه أيضاً التقيد بالأوامر الواردة ومصادرة أي سفينة محملة بالحبوب كأننا من كان صاحبها وإرسالها إلى إستانبول وعدم التستر على الأشخاص المخالفين لقرار الحظر²⁵.

وانطلاقاً من هذا كله فإن الحاجة إلى توحيد الجهود وتكاتفها من أجل الحفاظ على مصادر الأمن الغذائي للدولة العثمانية في مختلف إيالاتها كانت تقوم بمراسلة حكامها ومسؤوليها المباشرين وتأميرهم بالامتثال للتعليمات الواردة إليهم من مراكز القرار، ولابد من القول بأن الأحكام السلطانية التي تطرقت إلى هذه المسائل الواردة في دفاتر المهمة هي عبارة عن أوامر سلطانية صادرة عن الديوان الهمايوني تم تدوينها بعد مصادقة السلطان عليها لترسل بطابعها الرسمي إلى المسؤولين المعنيين بها في الإيالات وعلى رأسهم البكربكي والقاضي والدفتر دار وأمير السنجق كما هو الحال مع إيالة الجزائر، وقد أُسند أمر نقل هذه الأحكام إلى أحد المسؤولين في السراي ممن يحملون لقب (جاوش / جاوش)²⁶ و أحياناً تُسلم إلى أحد رجال المسؤولين أو الزعامات المحلية .

ولابد من التوضيح بأن هذه الوثائق التي بين أناملنا هي نماذج فقط من العينات الكثيرة التي عالجتها دراستنا المتواضعة، وهي مصنفة ضمن وثائق دفاتر المهمة العائدة إلى فترة القرن 16 م المنشورة ضمن كتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية، المجلد الثامن الخاص فقط بإيالة الجزائر والصادر عن مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، من إعداد وترجمة فاضل بيات ، 2019، وهي موثقة على النحو التالي:

- مهمة دفترية 3 ص 158 حكم 427 مؤرخة في 16 محرم 967 هـ / 18 تشرين الأول أكتوبر 1959 سُلّم هذا الحكم إلى الجاوش محمود .

- مهمة دفترية 3 ص 157 حكم 426 مؤرخة في 19 محرم 967 هـ / 21 تشرين الثاني - نوفمبر 1559 سُلّم هذا الحكم إلى الجاوش محمود .

- مهمة دفترية 7 ص 578 حكم 1650 مؤرخة فس 4 محرم 976 هـ / 29 حزيران - يونيو 1568 .

- مهمة دفترية 62 ص 68 حكم 150 مؤرخة في شهر محرم 995 هـ / كانون الأول - ديسمبر 1586 .

- مهمة دفترية 71 ص 380 حكم 709 مؤرخة في 8 ذي القعدة 1001 هـ / 6 آب أغسطس 1593 م .

لقد شكلت العاصمة إستانبول المركز الرئيسي لحركة التبادل التجاري بين المدن الرئيسية الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والجزيرة العربية والهند وبين الشمال والجنوب ، وقد ساعدت إقامة كبار التجار في العاصمة إستانبول وما جاورها من مدن محورية من استيراد المنتجات الضرورية من مختلف أنحاء العالم لا سيما من أوروبا تلبية لحاجات سكان العاصمة المتزايدة ، ومع ذلك فقد حظيت التجارة الداخلية بين مختلف إيالات الدولة العثمانية ومدنها الرئيسية بالاهتمام الكبير باعتبارها القلب النابض لحركية المجتمع وأنشطته المتنوعة²⁷.

كان اهتمام الدولة العثمانية بالتجارة الداخلية منصبا على مناطق جنوبي وشمال البحر الأسود والبحر المتوسط ، وكان الانشغال الأساسي الذي يورق الدولة العثمانية هو مدى قدرتها على تأمين تدفق ثابت ومتواصل للمواد الغذائية الأساسية لسكان العاصمة والمدن الرئيسية ، فقد سبب النقص المتقطع للحبوب وعلى رأسها القمح والطحين الضروريين لسكان مشاكل جدية للسلطات العليا في الدولة العثمانية²⁸.

وفي مثل هذه المقتضيات كان تأمين الاحتياجات اليومية للسكان وعلى رأسها الحبوب وبأسعار معقولة من الأولويات المباشرة للدولة لدرجة أن السلطان العثماني كان في فترات النقص الحاد يزور الأسواق متخفيا ويفرض أشد العقوبات على التجار الذين ثبت عليهم التقصير وممارسة الغش وعمليات الاحتيال ، فقد كانت الإساءة إلى العامة تصنف ضمن خيانة التجاوز على سلطة السلطان لإضعافها ، لذا كان عليه أن يُظهر للناس أن معاشهم اليومي من صُلب اهتماماته الشخصية²⁹.

كانت مستلزمات استانبول من القمح تصلها من منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وكان لخصوبة الأرض وجودة المنتوجات ونوعيتها والوفرة الهائلة في الإنتاج بالإضافة إلى الأسعار المنخفضة وتوفر المواصلات البحرية الاعتبارات المحددة لعملية الاستيراد³⁰ ، ومن أجل الحفاظ على ديمومة التموين بهذه المادة الإستراتيجية حرصت الدولة العثمانية على إبقاء سعر هذه المادة منخفضا واقتصر إقرار الضرائب الجمركية على هذه السلعة مرة واحدة فقط ، وحتى يتسنى لها حماية الإنتاج المحلي اتخاذ وكلاء الحكومة الإجراءات اللازمة لإبقاء الأسعار المحلية بمستويات معقولة كما قامت السلطات العثمانية بعمليات المراقبة المباشرة من خلال إشراك القاضي المحلي وتثبيت أسعار الحبوب بشكل منفصل لكل سنجق³¹.

ومن جهة أخرى كانت الدولة العثمانية تسعى لحصر إرسال الحبوب من أوجاقات الغرب (إيالة الجزائر) إلى مركز الدولة فقط ، وكان يتم ذلك بإرسال سفن خاصة من استانبول مزودة بأوامر سلطانية لنقل الحبوب ، وطبقا لما ورد في الحكم الأول فإن الدولة العثمانية كانت تصر بشدة على منع تزويد سفن التجار الأجانب المتوجهة إلى سواحل البحر المتوسط بالحبوب، بل الحال يقتضي مصادرتها في حالة وصولها إلى أي ميناء من موانئ البحر المتوسط لأخذ الحبوب بغض النظر عن ملكيتها - أي إن كانت تابعة لدولة معادية أو غير معادية - والأكثر من ذلك كانت الدولة العثمانية تؤكد على توفير الحراسة اللازمة للسفن التي تنقل الحبوب في عرض البحر المتوسط تحسبا لأعمال القرصنة ومهاجمتها من قبل السفن المعادية و تعيين مقاتلي الحصون العسكرية ممن يعتمد عليهم لتأمينها ، فضلا عن كل ذلك فقد توعدت الدولة القضاة بالعزل والعقاب في حالة عدم قيامهم بواجبهم في هذا الصدد وتساهلهم في بيع الحبوب من أماكن تابعة لأقضييتهم لغير السفن القادمة من استانبول بأمر سلطاني أو بيعها سرا للتجار الأجانب وعدم مصادرتهم للسفن الأجنبية التي قدمت إلى مناطقهم لغرض شراء الحبوب والتستر عليها³².

ولم يكتف الديوان الهمايوني بتحذير القضاة من الإخلال بالتعليمات المتعلقة بحظر تزويد الأجانب بالحبوب بل طلب كذلك من بكثر بكى الجزائر التقيد في هذا الصدد بهذا الأمر ومصادرة أي سفينة محملة بالحبوب كائنا من كان صاحبها وإيصالها إلى استانبول وعدم حماية أي أحد ممن يخترقون أمر الحظر .

وفي السياق ذاته تؤكد بعض الأبحاث التاريخية المنجزة على ضوء الوثائق العثمانية والتقارير الرسمية أن السبب المرجح في تراجع كميات الحبوب هو تعرض هذه المادة الحيوية إلى عمليات التهريب المنظمة في العديد من إيلات الدولة العثمانية، حيث كانت تربط بعض أعيان أفرادها ومسؤوليها المحليين علاقات تجارية ومصالح شخصية مع بعض كبار تجار الدول الأوروبية على غرار فرنسا وإيطاليا و دبروفنيك وإسبانيا والبنديقية ، وقد تفتتت الدولة العثمانية لذلك و باشرت اتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد لهذه التجارة غير الشرعية ، ومن الغرابة فعلا أن نقرأ في ضوء التقارير العثمانية الرسمية عن تجارة التهريب الواسعة التي كانت تتم في المناطق الساحلية لاسيما سواحل البحر المتوسط خلال القرن 16م³³ .

كان من الصعب جدا على الدولة العثمانية منع تجارة تهريب الحبوب في فضائها الجغرافي الواسع بما فيها سواحل البحر المتوسط ، لذلك لجأت إلى تكثيف عمليات الرقابة عن طريق مراسلة حكامها في الإيلات المختلفة تأمرهم بتشديد الرقابة على الإنتاج في مناطق البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر مرمرة عن طريق مراقبة عمليات النقل في أوقات الندرة أو المجاعة ، وكان المهربون يقومون ببيع البضائع بأكثر من 20 بالمائة من قيمتها الرسمية المحددة ، كما يعمدون إلى ملء مخازنهم بكميات كبيرة من القمح لإعادة بيعها لمالكي السفن الأوروبيين ، وقد كان مالكو التيمار والحكام المحليين وأفراد من قوات الانكشارية وحتى أعضاء من طبقة العلماء متواطئين بنشاط فعال في هذه التجارة المربحة³⁴ .

ومن جهة أخرى كان وكلاء الدولة يلجأون إلى الشراء القسري للقمح من مراكز الإنتاج أو من الأسواق الرئيسية³⁵ بحكم موقعهم الاجتماعي وحجم أعمالهم ومستوى أرباحهم وارتباطاتهم المتعددة، يختلفون عن غيرهم من التجار أصحاب الدكاكين ، لذلك لا نستبعد دعمهم المباشر أو غير المباشر لنشاط التهريب بواسطة سفنهم ويشاركون في هذا النشاط عدد من أفراد القيادة السياسية العليا بواسطة عقود توصية وفق نظام الامتيازات³⁶ .

والظاهر أن عملية تهريب الحبوب في إيالة الجزائر كان مرتبط أيضا بنفس العوامل السابقة بالإضافة إلى عامل تسقيف الأسعار الذي تبنته الدولة العثمانية في مختلف أسواقها الخارجية وإحجامها عن شراء الحبوب بأسعار مرتفعة ، وهو ما تسبب في حرمان الفلاحين من الحصول على الدعم المادي كإجراء تحفيزي لمجهوداتهم المبذولة وتسبب أيضا في التخلي عن إستغلال الأرض لإنتاج كميات أكبر من الحبوب، ومن المرجح أن تتم عملية تهريب الحبوب بتواطؤ من المسؤولين المحليين لضعف ارتباطهم بمركز الدولة خاصة في أواخر القرن 16م .

وفي هذا الصدد تحيلنا إحدى الدراسات التاريخية الرصينة على نشاط إحدى الشركات الفرنسية في إيالة الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 16م والتي تفضي بأن المعاملات التجارية التي كانت تتم بين مرسيليا وموانئ الشرق الجزائري تُظهر بأن مؤسس "الشركة الكبرى لمرجان عناية" قد حصل على ترخيص يمكنه من صيد المرجان و بناء محل كبير لإيواء الصيادين و حفظ بضائعهم ويحميهم من غارات اللصوص ، و أطلق على هذا المحل اسم " باستيون فرنسا " نظرا لحصانته ، لكن السندات التجارية أثبتت أن شركة الباستيون قد حصلت على امتيازات استثنائية مكنها من المتاجرة في الجلود والشمع والصوف بالإضافة إلى امتلاكها لحق شراء

الحبوب بكميات معينة لا تتجاوز مبدئيا ما يكفي لاستهلاك الصيادين وعائلتهم لكن الشركة استغلت نشاطها التجاري في تهريب كميات معتبرة من القمح نحو فرنسا³⁷.

وحتى يتسنى لها ضمان استمرارية نشاطها لجأت إلى تقديم المنح و الهدايا للحكام والمسؤولين المحليين في الموانئ قصد التأثير عليهم وتسهيل نشاطها التجاري في عرض البحر المتوسط ، كما عمدت الشركة إلى استغلال نفوذها في عمليات البيع و الشراء إذ كانت تبتاع الحبوب من الأهالي بسعر أدنى بكثير من الذي تبتاعه من الحكام مستغلة فاقتهم وحاجتهم إلى الأموال فمثلا في سنة 1559-1560 م كانت الشركة الفرنسية تبتاع مكيال من القمح من الأهالي بـ 4 دنانير بينما تبتاعه من الحكام وأصحاب النفوذ في السلطة بـ 6 دنانير ، وفي أواخر القرن 16 م في سنة 1580 م قام قائد منطقة عنابة وغيره من الحكام ببيع الحبوب للشركة الفرنسية ذاتها بثمن 6 إلى 7 أوكا لكل مكيال تشتريه منهم بعدما كان سعره التي يتعدى مبلغ 4 أوكا شمسية ، هذا في الوقت الذي كان فيه أهالي مدينة الجزائر ونواحيها يموتون جوعا وفق ما ورد في تقرير السفير الفرنسي في استانبول³⁸.

والواقع أن منشأ هذا النوع من المعاملات التجارية هو تواطؤ زمرة من الحكام المحليين مع رجال السلطة الفاسدين في الإيالة وعلى رأسهم القضاة و السبب في ذلك غياب روح الولاء للدولة والطمع في تكوين الثروة وانعدام الرقابة المباشرة من لدن رجال السلطة الفاعلين في الإيالة و عندما أيقنت الدولة العثمانية بأن الشركة الفرنسية هي المسؤولة عن ندرة الحبوب في إيالة الجزائر لقيامها بتهريب كميات كبيرة جدا من الحبوب من ميناء مدينة عنابة متحججة بأنها تتاجر في السلع المتفق عليها في وثيقة الامتيازات عمدت إلى هدم الباستيون مطلع القرن 17م (1604م) لوضع حد لمثل هذه التجاوزات الخطيرة التي تهدد الأمن الغذائي لسكان مدينة الجزائر³⁹.

والظاهر أن هؤلاء القادة المحليين والحكام الفاسدين كانوا يتجاهلون الأوامر والأحكام السلطانية الواردة إليهم من قبل السلطة المركزية في استانبول ، فليس من المعقول أن يكونوا على دراية واطلاع بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم والأقطار المجاورة لهم وبأسعار المنتجات الزراعية فيها ولا يعلمون بأمر المراسلات والتقارير الرسمية الصادرة إليهم من طرف السلطات العليا في الدولة العثمانية .

ومع ذلك فإن الأمر الملفت للانتباه فعلا هو بقاء الدولة العثمانية تراقب عن كثب مسألة تهريب الحبوب في إيالة الجزائر وتتابع كل المستجدات والحيثيات المتعلقة بالقضية فلم تتراخى في إصدار الأحكام السلطانية التي تنبه إلى ذلك، وتؤكد في كل مرة اهتمامها الجدي والدائم بقضية تهريب الحبوب والانعكاسات المترتبة عنها كونها مرتبطة بمسألة الأمن الغذائي من جهة و تشكل محورا فاصلا ومهما في تاريخ العلاقات الدولية من جهة ثانية ، ووفق هذا الأساس أصدرت في أواخر القرن 16م ثلاث أحكام سلطانية متكاملة تحذر فيها مرة أخرى القضاة و بكربكي إيالة الجزائر من مغبة تهاونهم في معالجة ظاهرة التهريب.

على الرغم من كون ما ورد في هذه الأحكام الثلاثة يتطابق مع موضوع الحكمين السابقين وتمائلها في الطرح إلا أنها تختلف من حيث الإطار الزمني ، إذ صدر الحكمان السابقان في سنة 1559 ويدل هذا إلى أن حظر بيع الحبوب إلى السفن الأجنبية استمر مدة طويلة ، وطبقا لما ورد في الأحكام فإنه كان هناك من يخترق هذا الحظر فتصدر أوامر مشددة بحق كل من يقوم بذلك ومنها الأمان الصادران إلى بكربكي الجزائر رغم تفاوت زمن

صدورهما ، فالأول صدر سنة 1568 والثاني سنة 1586 ، ففي الحكم الأول ينبه الديوان الهمايوني قائد قوات البحرية (القبودان) بحدوث تجاوز على أمر المنع المفروض على بيع الحبوب من الأراضي العثمانية للأجانب وكرر الديوان الهمايوني طلبه بمصادرة كل السفن التي تنقل الحبوب دون موافقة الدولة بغض النظر عن ملكية هذه السفن وتبليغه بأسماء الأشخاص المخالفين للأوامر السلطانية وملكية السفن المحملة بالحبوب⁴⁰ .

و بعد مرور حوالي 18 عاما على الحكم الأول صدر الحكم الثاني ذكر فيه الديوان الهمايوني ما يتردد عن قيام السفن الأجنبية بتهريب الحبوب من سواحل البحر المتوسط إلى الدول الأجنبية ، وأوضح الحكم أن هذه السفن تقترب من السواحل بحجة تزود أصحابها بالطعام ثم يأخذون الحبوب ، ولهذا صدر أمر شديد اللهجة إلى القضاة في الموانئ العثمانية بإيالة الجزائر على العمل بمنع قيام السفن بنقل الحبوب إلا إذا كانت تحمل إذنا سلطانيا بذلك ، وهذا الإذن كان يمنح للسفن التي تنقل الحبوب إلى استانبول دون غيرها من الأماكن ، ويبدو أن الديوان الهمايوني كان يعلم بعدم قدرة القضاة على تنفيذ أوامره على كل الأماكن الخاضعة لأقضيتهم لإمكاناتهم المحدودة ، ولهذا أصدر هذا الأمر إلى بكربكي الجزائر مطالبا إياه باتخاذ الإجراءات المناسبة بحق مهربي الحبوب من الأراضي والسواحل العثمانية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية لم تمنع التجارة مع الدول الأجنبية التي كانت على علاقات توتر أو عدااء معها فحسب، بل منعتها في بعض الأحيان حتى مع الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات صداقة وتعاون ، وكانت السفن التابعة للدول الأجنبية المختلفة ترسو في السواحل العثمانية ويقوم التجار فيها بالتبادل التجاري وبعمليات البيع والشراء ، ولكن هذا لا يعني أن الدولة كانت تسمح للتجار الأجانب بشراء كل ما يرومون شراؤه ، إذ كانت هناك مواد تصنف في خانة المحظورات وخاصة المواد التي تحتاجها هي كالحبوب⁴¹ .

كان على التجار الأجانب مراعاة المحظورات العديدة المفروضة على التصدير والتي فرضتها الدولة العثمانية لاعتبارات سياسية وعسكرية وحرصا منها على حماية الاستهلاك الداخلي، وتدخل في باب "السلع الإستراتيجية" مثل الأسلحة والجياد والبارود والذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد والحبوب والخضروات وغيرها ، على أن هذه المحظورات ليست مطلقة إذ يتم منح ترخيصات تصدير حين تسمح بذلك ووفرة الإنتاج بالنسبة للقمح خصوصا ، ومن جهة أخرى فإن التهريب يتميز بالنشاط - خاصة تهريب القمح- حيث يسهله الارتباك الشديد في السيطرة على السواحل والجزر كما يسهله أيضا فساد الموظفين المحليين، وبوجه عام فإن السلع الرئيسية التي يحصل عليها التجار الأجانب تتمثل في ما يلي : الحرير ، الصوف ، القطن ، القمح ، الخيوط ، المنسوجات وكذلك العطور والتوابل⁴² .

وطبقا لما ورد في حكم موجه إلى الأمراء والقضاة وأمناء المرافئ في سواحل الأناضول و البحر المتوسط والمؤرخ في نوفمبر 1585م فإن السفن الأجنبية كانت ترسو في مرافئ هذه السواحل وتحمل بعض المواد الممنوع بيعها إلى الخارج ومنها شمع العسل ، والجلد المدبوغ وصوف الغنم والحبوب والمعدات الحربية ، وقد طلب الديوان الهمايوني من هؤلاء المسؤولين إخراج هذه المواد من السفن ومصادرتها واعتقال القائمين ببيعها وحدد عائدية هذه السفن إلى كل من البندقية ، وفرنسا و دبروفنيك واسبانيا ، أما بالنسبة إلى السفن الأجنبية فقد

اكتفى الحكم بالطلب بإبلاغ المركز عنها حتى يتم التباحث بشأنها مع قناصلها في استانبول كما طلب الديوان اعتقال رؤساء السفن التابعة لرعايا الدولة ممن يقومون بخرق الحظر وتجاوز الأوامر السلطانية⁴³.

أما الحكم الثالث والموجه إلى القضاة في سواحل البحر المتوسط فهو بمثابة تعزيز لهم لعدم امتثالهم للأوامر الصادرة بشأن الحظر أو عدم تمكنهم من التعامل معه بالشكل المطلوب فاعتبرهم الديوان مسؤولين عن خرق الحظر فاستحقوا التوبيخ ، وطلب الديوان الهمايوني من القضاة تزويد المكلفين بنقل الحبوب إلى استانبول بأمر سلطاني بالكمية المحددة في أمرهم وتعيين مرافق لكل سفينة من مقاتلي القلاع وإرسالها إلى استانبول ، ويبدو أن بعض رؤساء السفن كانوا يُظهرون أوامر مزورة حتى يتسنى لهم بموجها التزود بالحبوب ونقلها إلى التجار الأجانب ولهذا طلب الديوان تجاهل هذه الأوامر وسحبها من أيدي حاملها وإرسالها إلى مركز الدولة للتأكد منها ، كما شددت الدولة من إجراءاتها بهذا الصدد وطلبت إعدام أي مسؤول حكومي يتواطأ أو يتحايل على الأمر ويقوم ببيع الحبوب إلى الأجانب مدعياً بأنه يتم إرسالها إلى استانبول ، ومصادرة سفن ممن يخالفون الأمر وتأديبهم ، وهدد الديوان الهمايوني القضاة بالعقوبة في حالة تهاونهم في هذا الصدد⁴⁴.

والواقع أن القرن 16 م على امتداده الزمني والمكاني قد شهد تحولات هامة على مختلف الأصعدة استفادت منها بشكل أساسي الدول الأوروبية بفضل انفتاحها على العالم المحيط بها ، واستفادت أكثر من الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الدولة العثمانية وإيالاتها المرتبطة بها بمقتضى معاهدة الامتيازات الأجنبية ، وأصبحت بذلك سيدة تجارة البحر المتوسط لاسيما تجارة الحبوب دون حروب أو عنف ، وعلى الرغم من أن إيالة الجزائر قد تم قصفها عدة مرات من قبل السفن الحربية الأوروبية إلا أن المبادلات التجارية كانت قائمة على ضفتي المتوسط وكانت إيجابية بشكل كبير للتجار الأوروبيين⁴⁵.

لقد طوّرت التجار الأوروبيون لاسيما تجار مرسيليا وجنوة وانجلترا أنشطتهم التجارية بالرأس الأسود وعنابة والقالة وحذا حذوهم المستغلون للوكالات التجارية القائمة بالمنطقة ، فكان سكان القبائل والبدو يبيعون سلعهم وبضائعهم مباشرة للوكالات متجنبيين في ذلك نفوذ القوات المحلية عليها، والظاهر أن سكان القبائل والعشائر لجأوا إلى مثل هذه المعاملات نتيجة ما حصلوه من فوائد وعائدات مالية خاصة وأنها كانت بالعملة الأوروبية وبالضبط بالريال الإسباني الذي كان كثير التداول في إيالة الجزائر والإيالات المغربية بشكل عام ، ثم أنها كانت تتبادل فيما بينها نفس البضائع⁴⁶.

إن ما يمكن قوله بناء على هذه التقارير والأحكام السلطانية أن ظاهرة ندرة الحبوب وبعض المواد الغذائية والسلع الأساسية في مدينة الجزائر وارتفاع الطلب عليها والحظر المفروض عليها مرده ظاهرة التهريب التي كانت تقوم بها الشركة الفرنسية في بعض المناطق الداخلية من بايلك الشرق الجزائري والأمر سيان بالنسبة لسكان بايلك الغرب الجزائري " وهران والمرسى الكبير " فقد كانوا يتعاملون مع الاحتلال الإسباني و يقيمون علاقات تجارية معهم وفق ما يناسب مصالحهم وتقتضيه ظروفهم الخاصة ، فالنزاعات والحروب القائمة بين الفينة والأخرى خلال تلك العهود لم تقف حاجزا ضد تكوين علاقات تجارية منتظمة أو ظرفية ، فقد أثبتت السندات التاريخية لجوء الإسبان إلى الجهة الغربية من إيالة الجزائرية لتموين جيوشها باعتبارها الملاذ

المناسب لهم⁴⁷ ، هذا في الوقت الذي كانت فيه مدينة الجزائر وضواحيها تعيش على هامش المجاعة بسبب أزمة ندرة الحبوب، وهو ما جعل الدولة العثمانية تضرب بيد من حديد كل من تخول له نفسه ممارسة تجارة التهريب أو يتواطأ مع المهربين فقد كان التحدي الأساسي لها تجاوز مسألة الأمن الغذائي وتحقيقه بصورة دائمة لرعايتها⁴⁸.

الخاتمة:

- اهتمام المجتمع الجزائري بزراعة الحبوب مستوحى من ماضيه العريق الذي يرتبط بالأرض والبيئة الجغرافية التي ينتمي إليها ، وهذا تجلى بوضوح في تنوع المحاصيل الزراعية من حبوب و خضر وفواكه وزاد هذا الاهتمام خلال القرن 16م لتظافر عدة عوامل سواء في بايليك الشرق الجزائري أو بايليك الغرب الجزائري واختلاف كمية إنتاجها من بيئة لأخرى يرتبط بالعوامل الطبيعية والتضاريسية.

- إن سياسة الحظر التي فرضتها الدولة العثمانية على تجارة الحبوب في إيالة الجزائر وغيرها من مناطق الإنتاج المرتبطة بها في الأقاليم البعيدة لها ما يبررها :

أولاً: من أجل الحفاظ على ديمومة التموين بهذه المادة الإستراتيجية خصوصاً في العاصمة استانبول حيث الضغط السكاني والاستهلاك الواسع .

ثانياً: القضاء على ظاهرة التهريب وحماية للإنتاج المحلي من سوء الاستغلال.

ثالثاً: توفير القمح بالكميات اللازمة والأسعار المناسبة لرعايتها عبر مختلف إيالاتها وأيضاً لتموين العاصمة استانبول والجيوش العثمانية أثناء الحملات العسكرية .

- كان على التجار الأجانب مراعاة المحظورات العديدة المفروضة على التصدير والتي فرضها العثمانيون بموجب مراسيم لاعتبارات عسكرية وسياسية وحرصاً على حماية الاستهلاك الداخلي، والتي تدخل في باب "السلع الإستراتيجية" .

- إن ازدواجية المراسلات الواردة من الديوان الهمايوني تصب في خانة اعترافه بعدم تمكن القضاة من تنفيذ أمر الحظر على كل الأماكن الخاضعة لأقضيتهم لإمكاناتهم المحدودة ، ولهذا أصدر هذا الأمر إلى بكربكي الجزائر الذي كان يمثل في نفس الوقت قائد القوات البحرية وطلب فيه التقيد بالأوامر وخوله كل الصلاحيات المطلقة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحق مهربي الحبوب من الأراضي والسواحل العثمانية.

- كان من الصعب جداً على الدولة العثمانية منع تجارة تهريب الحبوب في فضائها الجغرافي الواسع لذلك لجأت إلى تكثيف عمليات الرقابة عن طريق مراسلة حكامها في الإيالات المختلفة تأمرهم بتشديد الرقابة على الإنتاج في مناطق البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر مرمرة، وأيضاً عن طريق مراقبة عمليات النقل في أوقات الندرة أو المجاعة فقد كان مالكو التيمار والحكام المحليين وأفراد من قوات الانكشارية وحتى أعضاء من طبقة العلماء متواطئين بنشاط فعال في هذه التجارة المربحة ، ورواج نشاط التهريب "خاصة تهريب القمح" كان يسهله الارتباك الشديد في السيطرة على السواحل والجزر ويسهله أيضاً فساد الموظفين المحليين.

- إن تصميم الدولة العثمانية على منع تجارة التهريب يصب في خانة حماية هيبة الدولة وصورتها الخارجية هذا من جهة ومن جهة أخرى تهدف إلى حماية الاقتصاد المحلي لإيالاتها وبالتالي حماية اقتصادها المركزي من

الانعكاسات الخطيرة لهذه التجارة وإضعاف اقتصاد أعدائها والتضييق عليه أكثر ، وهذا التوجه من الدولة للحفاظ على الأمن الغذائي لرعيها وديمومة موارده يحقق الأمن الاقتصادي لها وإيالاتها و يسمح لها بالحفاظ على الاستقرار الداخلي ويزيد من مصدر قوتها و يُمكنها من مجابهة التحديات الخارجية .

الإحالات والهوامش

¹ - الدفاتر المهمة أو وثائق المهمة دفترية: تطلق على الدفاتر التي تحتوي على القرارات الصادرة عن أعلى مؤسسة في الدولة العثمانية ، وهي المؤسسة المعروفة بـ " ديوان همايون " وتتناول مختلف المسائل ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ، وسواء تعلق هذه القرارات بمركز الدولة العثمانية أو بالولايات التابعة لها أو الخاضعة لحمايتها أو بالدول الأجنبية الأخرى التي تربطها بالدولة العثمانية علاقة حرب أو سلم. للتوسع ينظر مداخلة ، محمد دراج : الدفاتر المهمة وأهميتها في دراسة التاريخ المحلي والعالمي خلال الفترة العثمانية، والمنشورة ضمن كتاب : الجزائر في المصادر العثمانية "دراسة للمصادر ونصوص نموذجية مترجمة من التركية إلى العربية" ، دار الوراق للدراسات والنشر ، ط1 ، 2017 ، ص 185.

² - للتوسع ينظر، ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني " 1792- 1830 " ، ويلييه قانون أسواق مدينة الجزائر " 1695- 1705 " ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، ط 3 ، 2012 ، ص 31 .

³ - الخماسة: هو بمثابة عقد استئجار يحصل بموجبه الخمّاس على أجرة عينية أي خمس المحصول نظير خدمته للأرض مدة سنة كاملة على أن توفر له كل وسائل الإنتاج المتاحة آنذاك، وقبل أن يستلم حصته من المنتج المقدرة بالخمس يخصم منه ما عليه من ديون.

⁴ - التوزيع: وهي من العادات ومعناها نظام التكافل الاجتماعي المتوارث من الأجداد وتتجلى صورها في أسى معاني الترابط بين أفراد المجتمع خصوصا في القضايا التي لها صلة بالمنفعة العامة والتي يشارك فيها جميع أفراد المجتمع ، و مع مر الوقت أصبحت جزءا من الموروث الثقافي التي تميز بشكل خاص المجتمع الجزائري.

⁵ - أرزقي شويتمام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني " 1519 – 1830 " رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 213 - 214 .

⁶ - نفسه ، ص 214.

⁷ - نفسه ، ص 215.

⁸ - إيالة = إيالت أو " EYALET " : هي أكبر وحدات التقسيم الإداري في الدولة العثمانية يحكمها وال أو بكليكي أي أمير الأمراء ، وتتمتع بقدر من الاستقلال في الإدارة عن المركز وكان حكم الإيالات حتى آخر عهد السلطان سليمان القانوني يمنح للباشوات أو البكليكيين ، وتتكون الإيالة من عدة سناجق تزيد أو تقل من إيالة لأخرى ويعرف السنجق الذي يقيم فيه البكليكي باسم " سنجق الباشا " ، وبوصفه ممثل السلطان في إيالته فهو يقوم بتنفيذ أوامر المركز وتطبيق قرارات قاضي الإيالة وأحكامه ، فقد كان قضاة الإيالات ودفتردار المال فيها يقومون بالعمل مستقلين عن البكليكي يتبعون مباشرة أوامر المركز. للتوسع ينظر، صالح سعداوي صالح: مصطلحات التاريخ العثماني " معجم موسوعي مصور " ، مج 1 ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، 2016/1437 ، ص 199 - 203.

⁹ - عشور صليحة ، غشة نسيمه : مكانة القمح في اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني ، 1518- 1830 م ، مذكرة ماستر ، اشراف عمر بوضيرة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020/2021 ، ص 36 .

¹⁰ - أرزقي شويتمام : نفس المرجع ، ص 215.

¹¹ - أرزقي شويتمام : نفس المرجع ، ص 216.

¹² - عشور صليحة ، غشة نسيمه : المرجع السابق ، ص 36.

¹³ - حنيفي هلايلي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2088 ، ص 153.

¹⁴ - ولاء صقر : أوضاع الجزائر السياسية والإدارية والاقتصادية في عهد البيلربيات ، رسالة ماجستير ، سوريا ، 2016/2017 ، ص 118.

¹⁵ - صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830 ، دار هومة للطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 336.

¹⁶ - رضوان شافو و عمر لمقدم : نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مج 1 ، ع 1 ، 2017 ، ص 65، 64.

¹⁷ - وليام سينسر: الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 136 .

¹⁸ - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص 113.

- ¹⁹ - سعيدوني ناصر الدين ، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ ، العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 58 .
- ²⁰ - حمدان بن عثمان خوجة: المرأة ، نع و تح محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 49 .
- ²¹ - خالد أوعيل: النشاط الفلاحي للجزائر العثمانية خلال حكم الدايات 1671-1830 - مقارنة سوسيو اقتصادية - أطروحة دكتوراه ، اشراف فلة موساوي القشاعي ، جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله - 2021/2020 ، ص 251 .
- ²² - محفوظ سعيداني : الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني من مطلع ق 18 إلى 1830 م ، مذكرة ماستر ، جامعة الجزائر 2 ، 2012/2011 ، ص 116 .
- ²³ - فاضل بيات : البلاد العربية في الوثائق العثمانية ولاية الجزائر في القرن العاشر هجري / السادس عشر الميلادي ، مج 8 ، تقديم خالد أرن ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ، أرسیکا ، 2019 ، ص 110 .
- ²⁴ - الديوان الهمايوني = ديوان همايون أو "DIVAN- HUMAYUN" : يعد من أهم وأكبر أجهزة اتخاذ القرار في الإدارة العثمانية منذ أواسط القرن 15م وحتى النصف الأول من القرن 17م وهو نفسه الديوان السلطاني ، والجانب الذي أثار إعجاب المراقبين الغربيين في أعمال الديوان الهمايوني هو نظره في الشؤون القضائية فضلا عن صلاحياته الإدارية والسياسية ، فقد كان باستطاعة كل فرد بصرف النظر عن موقعه الاجتماعي وسنه ودينه ولغته أن يراجع الديوان الهمايوني بشخصه أو بطلب يقدمه لعرض شكوى أو مظلمة. للتوسع ينظر ، صالح أحمد صالح : المعجم السابق ، مج 2 ، ص 224-228 .
- ²⁵ - نفسه ، ص 110 .
- ²⁶ - جاووش: يقصد به حامل فرمان السلطاني .
- ²⁷ - خليل إينالچك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الأول 1300-1600 ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، 2007 ، ص 273 .
- ²⁸ - نفسه ، ص 273 .
- ²⁹ - نفسه ، ص 274 .
- ³⁰ - نفسه ، ص 274 .
- ³¹ - نفسه ، 275 .
- ³² - نفسه ، ص 110 .
- ³³ - نفسه ، ص 280 .
- ³⁴ - نفسه ، ص 280 .
- ³⁵ - نفسه ، ص 282 .
- ³⁶ - روبير مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ج 1 ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، القاهرة ، 1993 ، ص 334 .
- ³⁷ - المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني "العملة، الأسعار والمداخليل" ، ج 1 ، دار القصبة للنشر ، 2009 ، ص 83 .
- ³⁸ - نفسه ، ص 83 .
- ³⁹ - نفسه ، ص 84 .
- ⁴⁰ - فاضل بيات: المصدر السابق ، ص 114 .
- ⁴¹ - للإطلاع على تفاصيل التجارة مع الدول الأجنبية يجب مراجعة بنود معاهدة الامتيازات الأجنبية الموقعة سنة 1536 بين السلطان سليمان القانوني و السفير الفرنسي المسيو لا فوري مستشار الملك الفرنسي فرنسو ، وخاصة البند الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع والثامن ، للإطلاع على تفاصيل هذه البنود والبنود الأخرى ينصح بالعودة إلى كتاب ، محمد فريد : تاريخ الدولة العثمانية ، مكتبة الآداب ، القاهرة 2009 ، ص 91-94 .
- ⁴² - روبير مانتران: المرجع السابق ، ص 336-337 .
- ⁴³ - فاضل بيات : المصدر السابق ، ص 117 .
- ⁴⁴ - نفسه ، ص 118 .
- ⁴⁵ - عبد الجليل التميمي: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، ط 1 تونس ، ماي 2009 ، ص 170 .
- ⁴⁶ - نفسه ، ص 171 .

⁴⁷ - المنور مروش: المرجع السابق ، ص 81 .

⁴⁸ - خليل إينالجي: المرجع السابق ، ص 282 .

- المصادر والمراجع

- 1- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- 2- أوغيل خالد: النشاط الفلاحي للجزائر العثمانية خلال حكم الدايات 1671-1830 - مقارنة سوسيو اقتصادية - أطروحة دكتوراه ، إشراف فلة موساوي القشاعي ، جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله - 2021/2020 .
- 3- إينالجي خليل: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الأول 1300-1600 ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، 2007 .
- 4- بيات فاضل: البلاد العربية في الوثائق العثمانية ولاية الجزائر في القرن العاشر هجري / السادس عشر الميلادي ، مج 8 ، تقديم خالد أرن ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ، أرسیکا ، 2019 .
- 5- التميمي عبد الجليل: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، ط 1 ، تونس ، ماي 2009 .
- 6- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة ، تع و تح محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 2008 .
- 7- دراج محمد: الجزائر في المصادر العثمانية " دراسة للمصادر ونصوص نموذجية مترجمة من التركية إلى العربية ، دار الوراق للدراسات والنشر ، ط 1 ، 2017 ،
- 8- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 .
- 9- سعيدوني ناصر الدين ، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ ، العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .
- 10- صالح سعداوي صالح: مصطلحات التاريخ العثماني " معجم موسوعي مصور " ، مج 1 ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، 1437/2016 .
- 11- صقر ولاء: أوضاع الجزائر السياسية والإدارية والاقتصادية في عهد البيلربيات ، رسالة ماجستير ، سوريا ، 2016/2017 .
- 12- عباد صالح : الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830 ، دار هومة للطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2012 .
- 13- عشور صليحة ، غشة نسيمية : مكانة القمح في اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني ، 1518-1830 م ، مذكرة ماستر ، إشراف عمر بوضربة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2021/2020 .
- 14- فريد محمد: تاريخ الدولة العثمانية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2009 .
- 15- مانتران روبير: تاريخ الدولة العثمانية ، ج 1 ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، القاهرة ، 1993 .
- 16- سعدان محفوظ : الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني من مطلع ق 18 إلى 1830 م ، مذكرة ماستر ، جامعة الجزائر 2 ، 2012/2011 .
- 17- شافو رضوان و مقدم عمر : نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مج 1 ، ع 1 ، 2017 .
- 18- شويتم أرزقي : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني " 1519 - 1830 " رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 .
- 19- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني " العملة ، الأسعار والمداخيل " ، ج 1 ، دار القصبة للنشر ، 2009 .
- 20- هلايلي حنفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 1 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2088 .